لو نوى جميع الاطعمة او ما اكل طعاما او جميع مياه العالم فانه لا يأكل
يصدق قضاء وديانة وفي الكبير يصدق ديانة لا قضاء
وقيل قضاء ايضا في الكتمة ولو قال لموطوءته انت طالق ثلاثا للسنة
وقع عند كل طهر طلقة وان نوى ان يقع الثالث الساعة او عند كل
شهر واحدة صحت نيته وفي شرح الدرر انت طالق للسنة ونوى ثلاثا جملة او
سنة قاع الاظهر ح خلافا لصاحب الهداية ثم في فتية الحيلة وفي الذخيرة
ولو جمع بين منكوحته وجهل وقال احدكما طالق لا يقع الطلاق على امرأته
في قول ح وعن ث انه يقع ولو جمع بين امرأته واجنبية وقال طلقت
احدكما يقع ولو قال احدكما طالق ولم ينو شيئا لا يطلق امرأته وعنهما
انها تطلق ولو جمع بين امرأته وما ليس بمحل الطلاق كالحجر والبهيمة
وقال احدكما طالق طلقت امرأته في قول ح وث وقال ح لا تطلق ولو
ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدكما طالق لا تطلق الحية ح ولا
يخفى انه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع فيها انه يدين وفيها لو
لها مطلقة ان لم يكن لها زوج قبله او كان لها وراجعها وهو
عليها وان كان لها زوج طلقها قبله ان لم تزوجها حلت وان
نوى به الاخبار صدق ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم
دين فقط **الاصل الثاني** من الناسخ وهو انه لا يشترط في تنفيذ
التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في المجمع ولا معتبر باللسان
ولا يستحب التلفظ اويس اويكره وفيها قوال اختار في الهداية الاول
لمن لم يحجم عن نيته وفي تح لم ينقل عن النبي واصحابه التلفظ بالنية لا في
حديث صحيح ولا ضعيف وزاد ابن امير حاج انهم لم ينقل عن ائمتنا
الاربعة وفي المعيد كره بعض مشايخنا النطق باللسان وراء الاخرس
سنة وفي المحيط الاخرس باللسان سنة فينبغي ان يقول اللهم اني اريد
صلوة

كذا في شرح الملا

كذا في شرح الملا وتقدم ما نقله عن البحر ان طلب التبيين لا يقبل الا
في البحر بخلاف بقية العبادات وقد حققنا في شرح المكرر المختار انه
مستحب وخرج عن هذا الاصل مسائل منها المائة لا يكفي فيها التبيين
بل لا بد من التلفظ به صرحوا في باب الاعتكاف ومنها الوقف
ولو سجد لا بد من اللفظ الدال عليه واما توقف شروعه في الصلوة
والاحرام على التكبير ولا يكفي النية فلانه من الشرائط للشروع واما
الظهار والعتاق فلا يقعان بالتبيين لا لانه من التلفظ الا ترى في مسئلة الحي
فتاوى رجل اسمه زيد امرأته عمرة وزينب فقال لزينب فاجابته عمرة فقال
انت طالق ثلثا وقع الطلاق على التي اجابت ان كانت امرأته وان لم
يكن امرأته بطل لانه اخرج الجواب جوابا للكلام التي اجابت واما لو
نوى زينب وقع الطلاق على زينب بمجرد النية ومنها حديث
النفس لا يؤاخذ به ما لم يتكلم او يعمل به كما في حديث مسلم وحمل
ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمسة مراتب
الخاطر وهو ما يلقى فيها ثم جريان فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس
وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل او لا ثم الهم وهو ترجح قصد
الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك القصد والجزم به فالخاطر لا يؤاخذ
به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء ورد عليه لا قدرة له
والمتكلم الذي بعده كان قاصرا على فعله بصرف الخاطر اول وردّ
ولكنه هو وما بعده مرفوعان بالحديث الصحيح
واذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه المراتب
لو كانت في الحسنات لم تكتب بها اجر لعدم القصد واما الهم فقد
في الحديث الصحيح انه الهم بالحسنة كتبت حسنة والهم بالسيئة لا تكتب
سيئة ويتضرفان تركها لله تكتب حسنة وان فعلها كتبت سيئة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)